المدى

رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

العدد(1724) السنة السابعة - الاثنين (15) شباط 2010

http://www.almadapaper.net – Email: almada@almadapaper.com

اليـــوم في المدى

ناتو
اليوم في المكتبات العدد الجديد من جريدة

متهماً واشنطن بالضغط على الهيئة التمييزية ومؤكداً لاعودة للمستبعدين

الجلبي : لانعترف بأي قرار يصدر من غير المساءلة والعدالة

□ بغداد / هشام الركابي

أتهم رئيس الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة أحمد الجلبي، الولايات المتحدة الامريكية بممارسة الضغوطات على هيئة التمييز لاصدار قرار تأجيل النظر بالشكاوى المقدمة من قبل المرشحين الى ما بعد الانتخابات، مؤكدا ان السبب وراء استبعاد المطلك والعاني كانت بسبب تصريحات لهما خلال لقاءات تلفزيونية اجريت معهما.

وقال الجلبي في مؤتمر صحافي عقده في مبنى هيئة المساءلة والعدالة ببغداد ،أمس الاحد ،حضرته المدى إن "نائب الرئيس الامريكي جو بايدن مارس ضغطه على هيئة التمييز لتأجيل النظر بالطعون المقدمة من قبل المرشحين الى ما بعد الانتخابات"، مبينا ان "البعض كان ينظر الى زيارة بايدن الاخيرة للعراق على انها بداية للسماح للمستبعدين بالمشاركة في الانتخابات من جديد والتجاوز على الدستور".

ونفى الجلبي "تعرض هيئة المساءلة والعدالة لضغوطات داخلية او خارجية لاصدار قرارات شمول بعض المرشحين بإجراءات الاجتثاث"، مشيرا الى ان "اللجنة القانونية في الهيئة عملت بالتعاون مع لجنة المساءلة والعدالة في مجلس النواب للتدقيق في ملفات المشمولين باجراءات المساءلة والعدالة".

واضاف الجلبي ان "هيئة المساءلة والعدالة قدمت تسجيلات للقاءات تلفزيونية للنائب صالح والمطلك على قناة العربية والثاني للنائب ظافر العاني على قناة السومرية يمجدان حزب البعث المنحل فيها الامر الذي يتنافى مع المادة السابعة من الدستور العراقي"، مشيرا الى أن "الهيئة التمييزية اطلعت على الادلة التي قدمتها هيئة المساءلة وقررت استبعادهما من المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة".

ولفت الجلبي الى ان "الهيئة التمييزية رفضت الطعون التي قدمها المطلك والعاني الخميس الماضي المصادف الحادي عشر من شهر شباط الماضي لثبوت ترويجهما لحزب البعث المنحل"،موكدا ان "هيئة المساءلة والعدالة قررت عدم شمول نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بقانون المساءلة والعدالة لعدم وجود ادلة تثبت شموله بالاجراءات".

وشدد الجلبي على ضرورة ان "يشرع مجلس النواب الجديد قانونا يعتبر فيه حزب البعث المنحل منظمة ارهابية، نتيجة سياسته القمعية المتمثلة بالمقابر الجماعية والاعدامات والاعتقالات من جهة والحروب التي شنها على دول الجوار من جهة اخرى"، على حد قوله.

ودافع الجلبي عن هيئة المساءلة والعدالة ومديرها التنفيذي علي اللامي قائلا ان موظفي الهيئة عملوا بجد وقاموا بدورهم في تطبيق الدستور وقدموا ٢٢ شهيدا وعددا من الجرحى ، واستطاعوا الوصول الى نتائج خطيرة للدفاع عن العراق.

واضاف: نحن ندافع عن علي اللامي المدير التنفيذي للهيئة الذي اختطف من قبل متعاقدين مع الجيش الامريكي وقضى ٣٥١ يوما في السجن و٣٥ يوما اخر في سجن سري واطلق سراحه من دون ان توجه ضده اية تهمة.

ومن جانبه قال عبد الرحمن صبري مستشار الهيئة ان الهيئة التمييزية وجدت ادلة ضد المطلك منها تصريحات له في احدى القنوات الفضائية يمجد فيها حزب البعث ووجدت انها مخالفة للمادة ٧ من الدستور، وكذلك الامر بالنسبة لظافر العاني.

اقدم بائع صحف في باب المعظم يواصل مهنته المحببة .. عدسة مهدي الخالدي

الأسبوع المقبل تنطلق الخطة الأمنية للانتخابات

إغلاق المنافذ الحدودية وإيقاف حركة الطيران وسير المركبات يوم الاقتراع

□ بغداد / نصير العوام

مع قرب موعد الاقتراع للانتخابات النيابية ، وبدء الحملة الانتخابية للمرشحين ولغرض اتمام الانتخابات في اجواء امنية مستقرة تطلق الحكومة الاسبوع المقبل خطة امنية خاصة بالانتخابات ، الخطة تتضمن اعلان حالة الطوارئ و حضر سير المركبات وغلق المنافذ الحدودية والمطارات وإيقاف حركة المركبات بين المحافظات.

وقال رئيس اللجنة الأمنية العليا للانتخابات اللواء أيدن خالد: ان إعداد الخطة الأمنية للانتخابات مر على عدة مراحل تمت خلالها مناقشة الخطة الأمنية وأهليتها مع القادة الأمنيين العراقيين من خلال عدة مؤتمرات عقدتها اللجنة الأمنية العليا.

واضاف أيدن لـ (المدى): كما تضمنت الخطة عدة مفاصل منها خطة حماية مراكز الاقتراع وخطة لحماية المرشحين والمراقبين الدوليين إضافة للخطة الإعلامية الأمنية والتي تسهل حركة الإعلاميين وتغطيتهم سير الانتخابات، مؤكدا ان الخطة جاهزة للتنفيذ وستجري عدة ممارسات تدريبية لقواتنا الأمنية قبل موعد الانتخابات وأشار الى ان دور القوات الأمريكية سيقتصر على الدعم والإسناد عند الطلب من القوات العراقية وحسب الاتفاقية الأمنية وأعلن عن وجود قرارات طوارئ تتضمن حضر سير المركبات وغلق المنافذ الحدودية والمطارات وإيقاف حركة المركبات بين المحافظات، وتابع: سيعلن عنها خلال مؤتمر صحفي قبل موعد الانتخابات.

من جانبه قال مصدر عسكري: ان الخطة الامنية الخاصة بالانتخابات ستبدأ الاسبوع المقبل، دون ان يحدد يوما معينا .واضاف المصدر لـ (المدى) ان القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء نوري المالكي سيعقد مع قادة الشرطة والجيش اجتماعا موسعا من اجل مناقشة الخطة الامنية ، فضلا عن مناقشة مقترح اعلان حالة الطوارئ.

واشار الى ان الحكومة ستوفر الامن للمنظمات والشخصيات كافة التي ستشارك في الانتخابات بصفة مراقبة ، من خلال قوة خاصة مدربة ستتكفل بحمايتهم.

واكد ان استنفار عام لاجهزة الامن العراقي كافة سيبدأ منذ الاسبوع القادم ، متوقعا نجاح الخطة الامنية .

واوضح المصدر ان التنسيق سيكون بين الاجهزة التنفيذية على مستوى عال وبالاخص مع مديرية المرور من خلال ضبط حركة السيارات والافراد، مؤكدا ان حظراً لسير المركبات واغلاق المنافذ الحدودية وايقاف حركة الطيران سيعمل به في يوم الانتخابات.

الآلوسي يتهم طارق الهاشمي بقتل نجليه

□ بغداد / المدى

كشف النائب مثال الآلوسي عن ضلوع نائب رئيس الجمهورية العراقي طارق الهاشمي في جريمة اغتيال نجليه (ايمن وجمال) في منطقة حي الجامعة ببغداد.متهمه بدعم الارهاب وقال الآلوسي في مؤتمر صحفي عقده في مقر الحزب امس الاحد: ان التحقيقات اثبتت تورط وزير الثقافة السابق اسعد الهاشمي بتحريض وتأييد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في جريمة اغتيال نجليه بحسب اعترافات المدانين الاربعة الذي نفذوا الجريمة والذين حكمت المحكمة الجنائية عليهم بالاعدام شنقا حتى الموت . واوضح الآلوسي ان طارق الهاشمي ساعد في اخفاء الوزير الهارب بعد اصدار القضاء امرا بإلقاء القبض عليه ، مؤكدا انه هربه خارج العراق بطرقه الخاصة .

واشار الالوسي الى ان القضاء العراقي والدوائر الامنية ومديريات الاستخبارات على علم بتفاصيل القضية ، مؤكدا انه سيحرك الدعوى القضائية ضد المتهمين في القضية المذكورة.

يذكر ان المحكمة الجنائية المركزية في الكرخ كانت قد أصدرت حكما غيابيا بالإعدام شنقا بحق وزير الثقافة السابق أسعد الهاشمي في الـ٢٢ من آب من عام ٢٠٠٨ بعد هروبه من العراق أواخر حزيران من عام ٢٠٠٧.

إياد السامرائي يكشف عن حالات فساد إداري في عمل المجلس

نواب لـ المدى: يجب اختيار الأكفأ للدورة المقبلة

□ بغداد / احياء الموسوي

في الوقت الذي كشف فية رئيس مجلس النواب العراقي المنتهية ولايته عن وجود بعض حالات الفساد الاداري بين اعضاء لمجلس النواب ،معلنا عن قيمة مبالغ المنافع الاجتماعية لمجلس النواب العراقي خلال العام الماضي ، حيث تباينت اراء عدد من النواب ازاء الدورة البرلمانية التي انتهت مدتها قبل ايام. وقال (إياد السامرائي) خلال لقاء مع قناة السومرية ان "مبلغ المنافع الاجتماعية لمجلس النواب العراقي بلغ مليارين وثمانمئة مليون دينار (٢،٨٠٠) مليار دينارللعام الماضي موضحا ان صرف هذه المبالغ خاضع لمراقبة ديوان الرقابة المالية".

واضاف: هناك وجود بعض حالات الفساد الاداري في البرلمان العراقي يكمن في ان بعض النواب الحاضرين للجلسات يوقعون حضوراً لعدد من النواب المتغيبين مما وصفها بانها تكمن ضمن حالات الفساد التي مارسها البرلمان المنتهي ولايته".

من جانب اخر اكدت النائبة تيسير المشهداني ان الدورة الاخيرة لمجلس النواب لم تكن بمستوى الطموح ، الا ان مجلس النواب رغم ذلك اتم انجاز ١٨٥ قانوناً كقانون الخدمة الجامعية وقانون مجالس المحافظات وقوانين كثيرة ومهمة اخرى ورسم الخارطة الجديدة للعلاقات الاقليمية والدولية. واضافت المشهداني:ان الجانب الرقابي في مجلس النواب كان معطلا ولم نشهد رقابة حقيقية في اجهزة الدولة في السنوات الثلاث.

واشارت المشهداني الى ان رئيس مجلس النواب إياد السامرائي وفي الاشهر القليلة الستة على تسنمه رئاسة المجلس حاول ان يعيد الحياة للجانب الرقابي حيث تمت عمليات استجواب لبعض المسؤولين في الدولة وتفعيل الدور الرقابي.

فيما اشار النائب محسن السعدون عن التحالف الكردستاني الى ان كل تجربة برلمانية تحمل من الايجابيات بمقدار ماتحمل من السلبيات.

واضاف السعدون: ان التوافق مطلوب في المرحلة المقبلة بين مكونات الشعب العراقي، وارى ان ادارة الحكم بطريقة توافقية سيجنب البلاد الكثير من الازمات.

من جانبه قال القاضي وائل عبد اللطيف عضو الائتلاف الوطني: ان البرلمان اخفق في انجاز الكثير من القوانين ابرزها التعديلات الدستورية والتي كان من المفترض ان تنجز في ١٥/ ٢٠٠٦/٣ وهناك ايضا قوانين معطلة ومهمة جدا كقانون الاحزاب السياسية وقانون النفط والغاز وقانون امانة العاصمة ومجالس الاقضية والنواحي معربا عن اسفه لتعطيل هذة القوانين.

واكد عبد اللطيف ان البرلمان مطالب بان يقدم دراسة كامله حول بعض القوانين والتشريعات المعطلة الى البرلمان القادم مشيرا الى ان المرحلة القادمة تتطلب وجود رئاسة للبرلمان جادة لاتخضع الى الاحزاب وان يتم اختيار اعضاء اكفاء ذوي اختصاصات وهذا يتطلب اجراءات جادة لتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب.

الأنترنيت يدخل لاعباً في حلبة الصراع الانتخابي

مرشحون يقلدون أوباما.. والبولاني يضع صور المالكي على الفيس بوك

□ بغداد / المدى

سخنت حدة تنافسات المرشحين للانتخابات ، لتصل إلى ساحة الشبكة العنكبوتية، (الأنترنيت) وما يرتبط بها من مواقع اجتماعية، وتحديدا موقع (فيسبوك) الذي يتصفحه عدد كبير في داخل البلاد وخارجها .

وأطلقت الحملات الدعائية «الإلكترونية» قبل أشهر من انطلاق الموعد الرسمي للحملة في ١٢ (شباط) الحالي، وذلك من قبل مرشحين أغلبهم من الوجوه السياسية المعروفة.

رحيم الشمري: وهو أحد الاعلاميين قال إن «هناك أكثر من صفحة على فيسبوك، أنشأتها مجموعات صديقة من الشباب والصحافيين ومنظمات المجتمع المدني، لدعم الانتخابات ، كما أن هناك صفحات أطلقها مناصرو باقي القيادات العراقية»، واصفا الترويج للقوائم الانتخابية عبر (فيسبوك)، بأنه «أحدث صيحات الحملات الدعائية في العراق».

ويرى مراقبون منهم مهند الكناني؛ رئيس شبكة «عين العراق» لمراقبة الانتخابات، مزايا كبيرة في استخدام المواقع الاجتماعية «فهي توفر الكثير من الجهد والمال للمرشحين، وتقلل الاعتماد على باقي الوسائل الباهظة الثمن، وتمكن أيضا من التواصل مع شريحة واسعة من الشباب والمثقفين».

اوباما

ويشير آخرون إلى أن ابتكار أساليب إعلامية جديدة وغير مسبوقة، للترويج للقوائم الانتخابية، قد يساعد على إضافة المزيد من «الحماسة والإثارة» على الأجواء الانتخابية، في ظل توقعات بعزوف نسبة كبيرة من الناخبين عن المشاركة.

الأحزاب والقوى السياسية الكردية التي خاضت الانتخابات النيابية والرئاسية الخاصة بإقليم كردستان العام الماضي، سبق لها أن اتبعت طريق الترويج لمرشحيها وبرامجهم الانتخابية عبر (فيسبوك)، بعد أن استوحت الفكرة من الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة، ولاسيما الرئيس الأميركي الحالي باراك أوباما، وتنوي تلك الأحزاب تكرار التجربة في الانتخابات الحالية.

ويقول طارق جوهر؛ المتحدث باسم برلمان إقليم كردستان، عن التجربة الكردية في هذا المجال: «الوسائل المتاحة للترويج للمرشحين، ومن بينها موقع فيسبوك الاجتماعي، يمكن لها التأثير ولو بنسب بسيطة على عقلية الناخب، رغم أن المواقع الإلكترونية وشبكات الإنترنت لاتزال حديثة العهد، ولا يمكن مقارنتها بمستوى وسائل الإعلام المرئي والمسموع، في التأثير على الناخبين».

ولم يبال المرشحون بأية عقوبات يمكن أن تفرضها عليهم مفوضية الانتخابات، بسبب إطلاقهم الدعاية الانتخابية قبل الموعد الرسمي؛ فالمفوضية لم تضع «دعاية الإنترنت» في قائمة الخروق التي يعاقب عليها القانون.

لكن مجلس المفوضين تنبه أخيرا لهذا «الخرق الانتخابي»، ففرض غرامات على الكيانات التي استغلت الهفوة الحاصلة.

ويقول عضو مجلس المفوضين كريم التميمي «تم رصد عدد من الخروق الانتخابية التي قام بها بعض المرشحين، عن طريق مراقبة المواقع الإلكترونية التي أعلنوا فيها أرقام قوائمهم الانتخابية، والترويج لها بشكل أو بآخر»، مشيرا إلى أن العقوبات التي طالت المرشحين المخالفين للقانون، هي «الغرامة المالية؛ وهي أكثر الإجراءات العقابية التي اتخذتها المفوضية بحقهم».

ويرى مراقبون أن سبب تحول المرشحين نحو شبكات الإنترنت والمواقع الاجتماعية، للترويج لقوائمهم الانتخابية، يعود إلى تأخر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في السماح للمرشحين بإطلاق حملاتهم الدعائية، والتي بدات يوم الجمعة.

ويقول المراقب مهند الكناني؛ إن «المرشحين الذين التقيناهم، أكدوا لنا أن الفترة المتبقية على موعد إجراء الانتخابات، غير كافية للترويج لقوائمهم الانتخابية، وهو ما دفع بعضهم إلى اللجوء إلى وسائل الإنترنت، ومواقع مثل فيسبوك».

ومن بين الشخصيات السياسية التي أنشأت مواقع شخصية لها على (فيسبوك)، رئيس الوزراء نوري المالكي، ووزير الداخلية جواد البولاني، وإياد علاوي، ورئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح،و النائب إياد جمال الدين، واخرين.

وتمتاز صفحات المرشحين بوجود رقابة صارمة وتحذيرات من لصق أي رابط لموقع أو جهة معينة، ولاسيما المنافسين والخصوم، في حين يتنافس السياسيون على إظهار عيوب خصومهم، وينشرون تعليقات ومقاطع فيديو وصورا فوتوغرافية تنتقد المنافسين، أو تسخر منهم. فمثلا تجد على الصفحة الرئيسة لوزير الداخلية جواد البولاني، صورا فيها نوع من التهكم بحق المالكي.